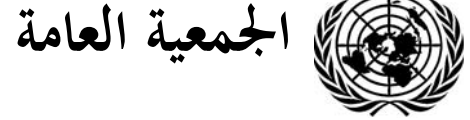


Distr.: Limited  
4 December 2006  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والستون  
اللجنة الثانية

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:  
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي  
تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر  
الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان  
المرور العابر للحدود والبلدان المانحة والمؤسسات المالية  
والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

مشروع قرار مقدم من نائب الرئيس، السيد براينو أتيانتو (إندونيسيا)، على أساس  
مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.35

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل  
بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج  
المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية  
والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال  
النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣  
و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،



وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، والبيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>،

وإذ تحيط علما بإعلان رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية<sup>(٤)</sup>،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره مما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من الصراعات، بغية تمكينها من القيام، حسب الاقتضاء، بإعادة تأهيل وإصلاح الهياكل الأساسية، ومساعدتها على تحقيق أولوياتها الإنمائية وفقا لغايات وأهداف برنامج عمل ألماني<sup>(٥)</sup>، تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٦)</sup>، وهي مبادرة لتعجيل التعاون الاقتصادي الإقليمي والتنمية لأن كثيرا من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

وإذ ترحب بالدعوة إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النقل المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الذي اعتمد إعلان بوسان بشأن تنمية النقل في آسيا والمحيط الهادئ،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) A/C.2/61/3، المرفق.

(٤) A/60/308، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٦) A/57/307، المرفق.

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٧)</sup>؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٤ - **تشجع** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية، على تقديم مساعدة مالية وتقنية ملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لتنفيذ الأولويات الخمس المحددة في برنامج عمل ألماتي<sup>(٥)</sup>، ولا سيما لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرها من أغراض العبور، وصيانة تلك المرافق وتحسينها، مما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية؛

٥ - **تؤكد من جديد** أهمية التجارة والتيسيرات التجارية بوصفهما من أولويات برنامج عمل ألماتي وتدعو إلى الاستئناف المبكر والنتائج الناجحة الموجهة نحو التنمية لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية، مع الالتزام التام بالولاية المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري<sup>(٨)</sup>، والإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤<sup>(٩)</sup> وإعلان هونغ كونغ الوزاري<sup>(١٠)</sup>؛

(٧) A/61/302.

(٨) A/C.2/56/7، المرفق.

(٩) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579 متاحة على الموقع [docsonline.wto.org](http://docsonline.wto.org) على الشبكة العالمية.

(١٠) التطورات والقضايا في برنامج عمل الدوحة التي تهم الدول العربية بوجه خاص في سياق الأهداف الإنمائية للألفية (منشورات الأمم المتحدة، UNCTAD/DITC/TNCD/2005/9)، المرفق الرابع.

٦ - **تشدد** على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٧ - **تشير** إلى أن البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا، حسبما تنوحي ذلك الفقرتان ٣٨ و ٣٨ مكرراً من هذا البرنامج؛

٨ - **تشدد** على ضرورة زيادة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة جهات مانحة، فضلاً عن التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية؛

٩ - **تهيب** بالمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتشجيعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج جيدة التنسيق ومتناسكة للمساعدة التقنية في مجال النقل العابر؛

١٠ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقاً للولاية الممنوحة له من الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي<sup>(١١)</sup>، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب إلى المكتب أن يكتف الجهود المبذولة لإنشاء مؤشرات فعالة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، بالتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة؛

١١ - **تقرر** عقد اجتماع لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية غير الساحلية داخل إطار عالمي جديد

(١١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية عام ٢٠٠٨، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي؛ على أن يمضي الاستعراض قدما، حيثما يكون ضروريا، في ظل تحضيرات فنية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بأفعل وسائل المشاركة المنظمة جيدا والواسعة النطاق؛ وينبغي تنظيم الاستعراض في حدود الموارد المتاحة. وينبغي أن تستخدم بشكل فعال في عملية الاستعراض الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما فيها آليات اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة. وتنص الفقرة ٤٩ أيضاً على أنه ينبغي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينسق العملية التحضيرية، كما ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أن تقوم، في إطار ولاية كل منها، بتوفير الدعم الضروري لعملية الاستعراض؛

١٢ - تشجع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر"؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لاجتماع استعراض منتصف المدة.